

التوازني فمن المحتمل أن يبتعد أكثر عن هذا المعدل، ومن هنا أكتوا ثانية ومن جديد ما سبق والقرضه كينز من ضرورة تدخل الدولة.

المبحث الثاني المدرسة النقدية الحديثة

مقدمة:

إن ظهور المدرسة النقدية الحديثة أو المعاصرة يعود إلى قصور مختلف النظريات التي سبقتها، حيث نجد أن نظرية كمية النقود في صورتها الكلاسيكية كانت تركز بصفة أساسية على التغيير في عرض النقود كمتغير استراتيجي وحيد. في حين أن صورتها النيوكلاسيكية كانت تركز على الطلب على النقود وتأثير ذلك على حجم الكمية المعروضة من النقود حيث كانت في النهاية تعبر على أن التغيير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي تعد بمثابة المحدد الأساسي لتغيير مستوى الأسعار. إلا أن هذا الفكر الاقتصادي التقليدي لم يعد يتكيف مع الوضع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. عندها ظهر الفكر الكينزي والذي قام على شرح الظواهر والمتغيرات السائدة آنذاك من خلال إعطاء تحليل مقنع إلى حد ما عن أزمة الكساد انطلاقاً من الطلب الكلي الفعال وفق نموذج متكامل يعتمد على مفهوم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ظهرت هناك مجموعة من الأزمات والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي، الأمر الذي تطلب إيجاد التفسير المناسب لهذه الأزمة أعلى الأمل التخفيف من حدتها. فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية تمثلت في النظرية النقدية الحديثة.

فهي فكرة ظهرت في فترة الستينيات ودفعت بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، وهو اقتصادي أمريكي من جامعة شيكاغو؛ ينحدر من عائلة فقيرة في بروكلين بنيويورك وحصل على شهادة الليسانس من جامعة روتك بنز، وعلى الماجستير من جامعة شيكاغو، ثم الدكتوراه من جامعة كولومبيا، بدأ عمله كالاقتصادي في لجنة الموارد القومية الأمريكية بواشنطن وقام بمهمة التدريس في جامعة كولومبيا وجامعة ويسكونسين وجامعة كامبردج. بالإضافة إلى تعلقه بنظرية كمية النقود فقد ساهم كثيراً في إثراء الفكر الاقتصادي، ومن أشهر كتبه نظرية الدخل الدائم وقد منح جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٧٦ تكريماً له على ثلاثة من بحوثه، إذ أنه أعاد الحياة مجدداً إلى التحليل التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديدة، وبذلك فقد شهدت النظرية النقدية إضافات اشتهرت باسم "النظرية الكمية للنقود" أو ما تسمى "بمدرسة شيكاغو" بزعامة الأستاذ ميلتون فريدمان، ويطلق عليهم "النقوديون"، فيقول في مقالاته الشهيرة "تعتبر النقود أحد أشكال الثروة التي يمكن أن يحتفظ بها الأثرياء أو الميسورين، وأن النقود لدى الوحدات الإنتاجية عبارة عن موجود رأسمالي تؤدي خدماتها الإنتاجية عند مزجها مع موجودات إنتاجية أخرى من أجل الحصول على مخرجات يعرضها المشروع للبيع، لذا فإن الطلب على النقود يدخل في إطار نظرية رأس المال، حيث يشكل المذهب النقدي قوة ذات نفوذ متزايد ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضاً في مجال تحديد

السياسات الاقتصادية عموماً والنقدية خصوصاً في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذا من أجل التخفيف من حدة الأزمة ووطأة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

ويتناول هذا المبحث شرح آراء أنصار المدرسة النقدية الحديثة في ثلاثة مطالب، كما يلي:

المطلب الأول: النظرية النقدية الحديثة وظروف نشأتها.

المطلب الثاني: مفهوم النظرية الحديثة للنقود.

المطلب الثالث: تقدير النظرية النقدية الحديثة.

المطلب الأول: النظرية النقدية الحديثة وظروف نشأتها:

نظراً لمحدودية الفكر الكينزي وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي، ظهر فكر اقتصادي معاصر قائم في أساسه ومنهجه على أطروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص ويدرجة أقل المدرسة الكينزية، فتعتبر مدرسة شيكاغو "نظرية فريدمان" امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي، ولكن في ثوب جديد ويأدوات تحليلية أكثر واقعية، وتزامنت هذه المدرسة مع ظهور أزمة اقتصادية تعایش خلالها التضخم والكساد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينيات.

أولاً: ظروف نشأة النظرية النقدية الحديثة أو المعاصرة:

إن ظهور المدرسة النقدية المعاصرة يعود إلى قصور مختلف النظريات التي سبقتها، حيث نجد أن نظرية كمية النقود في صورتها الكلاسيكية كانت تركز بصفة أساسية على التغيير في عرض النقود كمتغير استراتيجي وحيد. في حين أن صورتها النيوكلاسيكية كانت تركز على الطلب على النقود وتأثير ذلك على حجم الكمية المعروضة من النقود حيث كانت في النهاية تعبر على أن التغيير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي تعد بمثابة المحدد الأساسي لتغيير مستوى الأسعار. إلا أن هذا الفكر الاقتصادي التقليدي لم يعد يتكيف مع الوضع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. عندها ظهر الفكر الكينزي والذي قام على شرح الظواهر والمتغيرات السائدة آنذاك من خلال إعطاء تحليل مقنع إلى حد ما عن أزمة الكساد انطلاقاً من الطلب الكلي الفعال وفق نموذج متكامل يعتمد على مفهوم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال. لكن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ظهرت هناك مجموعة من الأزمات والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي، الأمر الذي تطلب إيجاد التفسير المناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها. فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية تمثلت في النظرية النقدية الحديثة أو المعاصرة.

ثانياً: الوقائع والأحداث الاقتصادية التي سادت مرحلة الكساد التضخمي:

في تحليلنا لأسباب ظاهرة تلازم التضخم مع الكساد التي عرفتها الدول الصناعية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر، فإننا نرى أن الفترة الأولى التي أعقبت الحرب وعرفت مثل هذه الظاهرة إنما ترجع كما يرى الكثير من الاقتصاديين إلى طبيعة وظروف الحرب وإلى اعتماد النموذج الكينزي القائم على تفضيل السياسة المالية وما يتبعها من تدخل للدول في زيادة حجم الإنفاق

الجم واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة. أما تفسير الظاهرة خلال السبعينيات إلى التسعينيات من القرن العشرين، فإن الكثير من الاقتصاديين إنما يرجعون ذلك إلى الإجراءات والسياسات النقدية والمالية التي استخدمتها أمريكا وخاصة أثناء أزمة الدولار سنة ١٩٧١، حيث تخلت هذه الأخيرة عن تحويل الدولار إلى ذهب وما نتج عنه من انخفاض لقيمتها في نفس السنة، لينخفض إلى ١٠% سنة ١٩٧٣. انعكست سياسة تخفيض قيمة الدولار سلباً على مستوى أسعار الكثير من المواد الأولية والمواد الغذائية والسلع المصنعة الاستهلاكية والوسيطه والاستثمارية.

ويمكن الوقوف على آثار التضخم العالمي وانخفاض قيمة العملات الدولية على البلدان النامية، ومنها حتى الدول العربية المصدرة للنفط من خلال الآثار التي انعكست على أسعار النفط. إلا أن هذه الزيادات في أسعار النفط التي صاحبت هذه الظروف في حقيقة الأمر لا تمثل زيادة حقيقية، بسبب ظاهرة التضخم العالمي وما نتج عنه من انخفاض لقيمة الدولار الذي يمثل العملة الرئيسية لقيمة صادرات الدول النفطية.

ثالثاً: هجوم ميلتون فريدمان على النظرية الكينزية:

بالطبع كان للمدرسة الكينزية منتقدها، ومعظمهم من المحافظين الذين يكرهون فكرة أن الحكومة يمكن أن تلعب دوراً مفيداً من أي وقت مضى في الاقتصاد. كان ميلتون فريدمان واحداً من أهم النقاد لنظرية كينز، وعلى الرغم من أنه يقبل تعريف كينز للركود، إلا أنه أعرب عن رفضه للعلاج الذي اقترحه كينز بالتدخل الحكومي، ونادى بتقليص المعروض من النقود، وينبغي أن يبقى المعروض من النقود ثابت، ويتسع قليلاً كل عام فقط لإتاحة الفرصة لنمو الاقتصاد، أما التضخم والبطالة والانتاج فيجربى انضباطها وفقاً لمتطلبات السوق. هذه السياسة تبنتها المدرسة النقودية الحديثة وقد وصلت المدرسة النقودية إلى ذروة شهرتها بين الاقتصاديين المحافظين وأنصار الليبرالية الجديدة.

رابعاً: البعد العلمي للاقتصاد السياسي في ظل المدرسة النقودية:

يمكن القول أن المؤسس الرسمي لهذه المدرسة هو الاقتصادي المحنك ميلتون فريدمان وتجدر الإشارة إلى أن فريدمان حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لجهوده في صياغة النظرية النقودية الحديثة، ويرأس التيار النقودي الذي يعمل على إحياء الليبرالية الكلاسيكية، في أطر تسمح للدولة بالتدخل في اقتصاد السوق ولو بصفة بسيطة. وقد ربط بين حجم الكتلة النقدية ومستوى الإنتاج الاقتصادي لتجنب ما يعرف بظاهرة التضخم، وهي أن تقل القوة الشرائية أو التبادلية لعملة ما، ويعتبر التضخم من أعقد المشاكل الاقتصادية التي لم يتوصل الباحثين لإيجاد حل لها إلى يومنا هذا. وفي هذا السياق جعلت المدرسة النقودية نسبة البطالة الطبيعية مقياساً لمحاربة التضخم. كما إهتمت هذه المدرسة بوظيفة الدخل الدائم والإستهلاك حيث ربطوا بين مستوى الدخل وديمومته لدى الأفراد والدول وعلاقته بمستوى الإستهلاك وطبيعته.

غير أن هذه المدرسة ركزت على فكرة منح الدولة أحقية التدخل المحدود جداً في تسيير الاقتصاد، وهذا أساساً لتجنب الوقوع في أزمات اقتصادية مثل أزمة الثلاثينيات. وفي نفس الوقت طالبت المدرسة النقودية بضرورة منح البنك المركزي أكبر قدر من الإستقلالية الذاتية عن الحكومة. ومن بين الاقتصاديين الذين انطوا تحت لواء المدرسة النقودية الحديثة نجد الأمريكي هارتر لافر

الذي جاء بتحليل خاص بالعرض والإهتمام بدور الضريبة التي عند إرتفاعها تقلص من الإيرادات الضريبية، بإعتبار أنه كلما زادت قيمة الضريبة قل عدد مسدديها والعكس صحيح، ومنه جاءت عبارة أن الضريبة تقضي على الضريبة عندما تفوق نسبتها حد معين، وهذه الفكرة ليست بجديدة في تاريخ الفكر الاقتصادي وترجع أساسا الى ابن خلدون.^١

أما الإقتصادي الأمريكي "مالنفو" وهو الآخر من أتباع المدرسة النقودية الحديثة فإنه جاء بفكرة التوازن العام بأسعار ثابتة، أو مايسمى بنظرية اللاتوازن، والقائمة على فكرة أسعار ثابتة في المدى القصير، مبرزا من خلالها أنها لا تتكيف بسرعة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق. وعليه يقترح العمل على التوازن ليس عن طريق الأسعار ولكن بتعديل الكميات المعروضة في السوق، ونظرية ضبط السوق تدعو الى التركيز على جانب العرض. وقد أخذت هذه المدرسة بعض الأفكار من الماركسية ومن الكينزية ومهدت الطريق لبروز المدرسة النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة.

المطلب الثاني: مفهوم النظرية الحديثة للنقود:

النظرية الحديثة للنقود ظهرت في فترة الستينيات من القرن العشرين، ودفعت بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" إلى إعادة الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديدة، وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم "النظرية الكمية للنقود" او ما تسمى بمدرسة شيكاغو" بزعامة فريدمان والذين يطلق عليهم "النقوديون" ويطلق على مذهبهم " المذهب النقودي الحديث أو المعاصر"، حيث يشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والتقليدية خصوصا في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وهذا من أجل التخفيف من حدة الأزمة ووطأة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

لقد جاءت المدرسة النقودية الحديثة أو المعاصرة امتدادا لنظرية الكمية للنقود، وانطلاقا من نماذج التوازن في الاقتصاد لمارشال وفالراس يعتبر النقوديون أن التوازن في الاقتصاد يحدث تلقائيا من خلال التغيرات في الأسعار النسبية، كما يعتبرون أن الدراسة والتحليل يجب أن تنصب على مختلف مستويات التوازن، بحيث يتم الانتقال من مستوى لآخر حتى الوصول للأسعار. وتؤكد أنصار هذه المدرسة أن أسباب التغيرات في المستوى العام للأسعار تعود إلى كمية النقود والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، وأن المضمون العام لهذه المدرسة يقوم على أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الأسعار والدخل القومي.

وفي الواقع أن هذه النظرية الحديثة، لاتعتبر تكرارا مجددا لنظرية كمية النقود التقليدية، وإنما تمثل محاولة من الاقتصاديين النقوديين للابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها الأفكار النقدية التقليدية من جهة ومسايرة التقدم والتطور الفكري الذي حدث من جهة أخرى. ولقد اهتم فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظرية الاختيار، وأيضا المبادئ العامة لنظرية

١ راجع في ذلك: صلاح زين الدين: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٢. خاصة الفصل

الثاني حول مساهمات ابن خلدون في نظرية القيمة والمالية العامة

الطلب على النقود، بمعنى أنه قد حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية. فالمتأمل لنظرية فريدمان يجدها مجرد محاولة لتجديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود بحيث تتفق والاحتياجات الفعلية للعصر الحديث، وتستطيع تقديم حلول واقعية للظواهر الاقتصادية، فضلا عن أنها كانت تهدف أساسا لوضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة. ولقد حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود بهدف الوصول إلى نوع معين من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باستخدام عدة طرق حديثة للتحليل.

أولاً: مبادئ الفكر النقودي، الحديث:

لقد طور ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود بإعادة صياغة النظرية الكمية حيث نجد أن تحليله قريب إلى تحليل كينز بحيث أدمج فريدمان النظرية الكمية في النظرية العامة للأسعار، لتصبح أكثر ملاءمة لتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي.

ونوجز مبادئ المدرسة النقودية الحديثة فيما يلي:

- ١- اعتبار التضخم ظاهرة نقدية أساسا، فقد انتقدوا الدور الثانوي الذي أعطي للنقود في النماذج الكينزية حيث يرون أن مصدر التضخم يعود إلى نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.
- ٢- اعتبار النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي.
- ٣- كفاءة السياسة النقدية واعتبارها الأداة الفعالة في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حين يشككون في كفاءة السياسة المالية باعتبارها تؤدي إلى آثار توزيعية بين القطاع العام والقطاع الخاص نظرا لأن زيادة النفقات العامة تصطبح غالبا بانخفاض في الطلب الخاص بنفس القدر.
- ٤- رفض النقوديون فرضية عدم ثبات الاقتصاد الرأسمالي، بل أن نظام السوق يعد ثابتا ومستقرا وأنه يتحمل جيدا الصدمات الخارجية التي تتجه إلى إبعاد الاقتصاد عن وضعه التوازني الخاص بالتشغيل الكامل.

ومن هنا يقترح أنصار هذه المدرسة توصيات توجه إلى صانعي السياسة الاقتصادية، كما يلي:

- ١- ربط الكتلة النقدية المتداولة بمستوى الإنتاج لمحاربة التضخم.
- ٢- ضرورة إستقلال البنك المركزي عن الحكومة.
- ٣- جعل الدخل الدائم المحرك الأساسي للإقتصاد.
- ٤- محدودية تدخل الدولة في وظيفة ضبط الإقتصاد.
- ٥- وضع خطط إقتصادية صالحة للمدى المتوسط والبعيد.

ثانياً: تحليل ميلتون فريدمان للطلب على النقود:

لقد اهتم ميلتون فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظرية الاختيار، فهو بذلك يقوم بمحاولة لتحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية والنظرية

الكينزية، والمتأمل في نظرية فريدمان يجدها تعبر عن إعادة صياغة للنظرية الكلاسيكية لكمية النقود، بما يجعلها تتماشى مع الاحتياجات الحديثة للعصر، حيث تعطي حلاً واقعية للظواهر الاقتصادية، فضلاً عن ما كانت تهدف إليه في سبيل وضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهرة، وفي النهاية حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود للوصول إلى نوع محدد للسياسة النقدية التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وذلك باستعمال عدة مداخل للتحليل.

(١) فرضيات تحليل ميلتون فريدمان:

هناك عدة فروض وضعها فريدمان كأساس لتحليله، والتي نلخصها فيما يلي:

- أ . افتراض الاستقرار الكامل في توزيع الدخل بين جميع الوحدات الاقتصادية المساهمة في تكوين الدخل القومي.
- ب . تجانس توقعات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وكذا في معدلات الفائدة.
- ج . دالة الطلب على النقود دالة خطية أى متجانسة من الدرجة الأولى، بالنسبة لعدد السكان، المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل.
- د . التغيرات في المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة تقصر فقط التغيرات المحتملة في سرعة دوران النقود.

(٢) العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان:

رغم أن تحليل ميلتون فريدمان يعتبر امتداداً لتحليل إرفينج فيشر، إلا أن تحليل الطلب على النقود عند فريدمان يقترّب من التحليل الكينزي ومدخل كميردج منه إلى تحليل فيشر. ويعتبر تحليل السبولة عند كينز محفزاً للانتقال بنظرية الطلب على النقود من صيغة المعاملات عند فيشر، إلا أن صيغة الأرصدة النقدية عند فريدمان؛ وهو الانتقال من الجوانب الميكانيكية لعملية المدفوعات إلى اعتبار النقود أصلاً من الأصول، حيث أكد كينز صراحة على دور النقود كأحد الأصول الكثيرة، وعلى أن أسعار الفائدة المتعلقة بالمدتات بمثابة التكلفة المناسبة لحيازة السبولة، أما بالنسبة لفريدمان فقد اعتبر الطلب على النقود جزءاً من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول. وحاول فريدمان بناء نموذج كلي للطلب على النقود بدلاً من صياغتها في شكل دالة تجميعية مثلما تجده عند كينز، كما لم يبحث فريدمان في نوافع الطلب على النقود، بل كرس كل جهوده للبحث عن العوامل المحددة للطلب على النقود، والتي لخصها فيما يلي:

أ - الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية:

يعتبر فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية بمثابة المحدد الأول للطلب على النقود؛ ويتمثل في مجموع الأصول المالية، النقدية والحقيقية إلى جانب الثروة البشرية المتمثلة في القدرة على القيام بعمل يتأتى من خلاله دخلاً، ومن ثمة فإن متغير الثروة سيمثل أحد القيود المرتبطة بميزانية

الوحدات الاقتصادية التي تحدد طلبها على النقود، بخلاف ما جاء في النظرية التقليدية التي اعتبرت أن الدخل أهم القيود المتعلقة بميزانية الوحدات الاقتصادية، ليحدد بذلك الحد الأقصى للسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها، في حين أن فريدمان ترجح القيد المتعلق بالميزانية إلى درجة الثروة الكلية ليعطي صورة أكثر شمولاً للمتغير الذي يحدد القيمة العظمى للسلع والخدمات التي يمكن للمتعاملين الحصول عليها.

ويشمل مفهوم الثروة الكلية عند فريدمان الأشكال التالية:

١. النقود السائلة باعتبارها الشكل الأول للثروة.
٢. الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات.
٣. الأصول الحقيقية المتمثلة في الأراضي والعقارات وغيرها.
٤. رأس المال البشري المتمثل في النخول الممكن تحقيقها من خلال العمل البشري.

من هنا نجد أن فريدمان عرف الثروة بمعناها الواسع، ومن خلال المحددات الأمامية للثروة يمكننا إعادة تصنيفها إلى ثروة بشرية وأخرى غير بشرية، مع الإشارة إلى انعدام إمكانية الإحلال بينهما، لهذا نجد أن بعض الاقتصاديين، ورغم تبنيهم نفس اتجاه فريدمان إلا أنهم فضلوا اعتماد الثروة غير البشرية.

ب - تكلفة الفرصة البديلة:

يعتبر الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل بمثابة التخلي عن استخدامها في شراء أصل حقيقي أو مالي يدر عائداً أوبخلاء، وهذا ما نعني به تكلفة الفرصة البديلة، لذا فإن هذه الأخيرة ستؤثر في مستوى النقدية السائلة التي يحتفظ بها الأفراد بالسلب؛ أي كلما زادت تكلفة الفرصة البديلة تراجع تفضيل السيولة لدى المتعاملين.

وهناك محددان رئيسيان لتكلفة الفرصة البديلة يتمثلان فيما يلي:

١ - المستوى العام للأسعار:

كلما كان هذا المؤشر في تزايد مستمر يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقد وهو ما ينتج عنه ارتفاع في تكلفة الفرصة السانحة لتحويل النقود إلى أصول حقيقية وبيع.

٢ - معدل العائد من الأصول المختلفة:

لتبسيط التحليل حاول فريدمان لإيجاد معدل موحد يمثل العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمارات المرجوة، وهذا المعدل يمكن أن يحوي متغيرين؛ الأول يتمثل في معدل العائد المتوقع من الأصول غير النقدية، والثاني يتمثل في المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة الأسعار السوقية الأصول المالية والحقيقية؛ أي أنه عند القيام بتحديد تكلفة الفرصة البديلة لا تأخذ فقط بعين الاعتبار العوائد المتحققة من أي وعاء ادخاري، بل يجب إضافة المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها إذا ما ارتفع السعر السوقية لهذا الأصل.

المطلب الثالث: تقدير النظرية النقدية الحديثة:

أولاً: إجابات النظرية:

(١) تقدم الفكر الكمي الجديد على الفكر الكمي التقليدي:

يمكن الادعاء بتقدم الفكر الكمي الجديد على الفكر الكمي التقليدي حيث يكمن الاختلاف بين النظريتين في النقاط التالية:

١- عدم افتراض فريدمان لحالة التشغيل الكامل أى أن حجم الإنتاج هو عنصر متغير وليس كمية ثابتة كما أشارت إليه نظرية التبادل لفيشر. ويقوم التحليل التقليدي على مبدأ مفاده أن كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم الإنتاج والدخل نظراً لافتراض حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، أما النظرية الكمية المعاصرة فتجد أنه طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل فإن حدوث زيادة في عرض النقود سوف يترتب عليه زيادة في الدخل والتشغيل. أما إذا وصل إلى مستوى التشغيل الكامل أو اقتربنا منه فسوف ترتفع الأسعار. وهنا تتشابه النظريتين، إلا أن النظرية المعاصرة تعد أكثر واقعية وعمقا في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار.

٢- مدرسة كمبريدج اعتبرت أن الطلب على النقود هو مجرد نسبة تتحدد في ضوء كمية المبادلات وحجم النقود المتداولة وسرعة تداولها بما يوحي أنها علاقة شبه ميكانيكية وتترجم عادة في صورة شبه ثابتة من الدخل.

٣- فريدمان قام بتحليل محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية تترتب أساساً بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة وعلاقة ذلك بالأشكال الأخرى للثروة وما تدره هذه الأشكال من عائد، وهذا يعتبر تقدماً في دراسة وتحليل العوامل المحددة للطلب على النقود.

(٢) تقدم الفكر الكمي الجديد على الفكر الكمي الكينزي: يكمن الاختلاف بين الفكرين فيما يلي:

١- تعدد الأصول في بناء دالة الطلب على النقود:

حيث نجد أن دالة الطلب على النقود عند فريدمان شملت الكثير من الأصول كبدائل للنقود ومنها الأصول المالية من أسهم وسندات والأصول الحقيقية كالآلات والسلع المادية والثروة البشرية. ومن ذلك فإن تعدد الأصول يؤدي إلى تعدد أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقود في حين نجد أن كينز ركز على نوع واحد من سعر الفائدة وهو ذلك العائد الثابت سعر الفائدة على السندات. وسبب ذلك يعود إلى أن كينز قد جمع الأصول المالية غير النقدية في نوع واحد كبير هو السندات، وأن سعر الفائدة المتوقع على السندات سيكون مؤشراً كافياً للعوائد المتوقعة على الأصول المالية الأخرى.

٢- الأصول العينية:

كينز أهمل الأصول الحقيقية في بنائه لنظرية الطلب على الأرصد النقدية الحقيقية، ومن هنا لم يظهر مؤشر للعائد على تلك الأصول العينية. بينما فريدمان نظر إلى السلع كبدائل للنقود، حيث يرى أن

الأفراد يمكنهم أن يختاروا بين حيازة النقود وحيازة السلع المادية، فإذا وجدوا أن العائد على النقود أقل بالمقارنة بالعائد على السلع يقومون بتحويل جزء من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم إلى سلع حقيقية بإتفاق النقود في شراء السلع المادية، وبناء عليه توصل فريدمان إلى أن التغيرات في الإتفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

٣- استقرار دالة الطلب على النقود:

حيث يذهب كينز في تحليله النقدي إلى أن تقلب أسعار الفائدة يصاحبه تغير في سرعة دوران النقود في نفس الاتجاه بسبب عدم استقرار دالة الطلب على النقود. حيث نجد أنه في فترات انخفاض سعر الفائدة تنخفض أيضا سرعة دوران النقود، والعكس صحيح كذلك في حالة الارتفاع. أما فريدمان فيقترح أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة وأن الطلب على النقود يمكن التنبؤ به بدقة بواسطة دالة الطلب على النقود، وعندما نجمع بين هذا الاقتراح والاقتراض القائم على عدم حساسية الطلب على النقود لتغيرات سعر الفائدة فهذا يعني أن سرعة دوران النقود يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة وعليه فإن دالة الطلب على النقود مستقرة.

(٣) استقلالية عرض النقود عن الطلب على النقود:

يلاحظ استقلالية عرض النقود عن الطلب على النقود، حيث جعل فريدمان المعادلة الخاصة بكمية النقود معادلة للطلب وفصلها عن عرض النقود، لأنه لم يتعرض مطلقا للبنوك التجارية والائتمان المصرفي، على أساس أن ذلك يدخل في إطار عرض النقود وليس الطلب على النقود، وهذه النظرية تتعارض والنظرية الكينزية التي عملت على عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها. كما أن فريدمان لم يفرق في محتوى دالة الطلب على النقود بين الطلب على النقود النشطة والنقود الخاملة كما فعل كينز حين اعتبر كلاهما نقود نشطة أو عاملة.

ثانيا: سلبيات النظرية النقودية الحديثة:

يمكن تلخيص سلبيات النظرية النقودية الحديثة فيما يلي:

١- ركزت دالة الطلب على النقود عند فريدمان على الثروة أى الدخل الحقيقي كمتغير أساسي والحاسم لها بالإضافة إلى الأصول المادية والبشرية ويضاف إلى ذلك العوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة، في حين أن فريدمان أهمل المتغيرات الأخرى وخاصة سعر الفائدة حيث اعتبره ليس له من أثر مباشر إلا لكونه عائد السندات.

٢- اعتماد الدالة على العديد من المتغيرات.

٣- صعوبة حساب وتقدير هذه المتغيرات مثل عائد رأس المال البشري، ومتغيرات الأنواق.

٤- تعتبر دالة الطلب على النقود حجة في الإبداع والابتكار، ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي أى أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج افتراضى.